



الاثنين 2 مايو 2022 02:08 م
وائل فنديل

مؤلم هو العيد حين يمرّ على من غاب أحبّوهم عن العيد، سواء بالفقد الكلي، لشهداء وموتى، أو بالتغييب داخل السجون، لكن مهما كان حجم الألم فهو لا يعادل ألم عائلات المختفين قسرًا التي تعيش عذاباتٍ مضاعفة. أهالي الراحلين عن الحياة متعاشون مع فكرة الفقد على وجهٍ من الوجوه، ففي العيد يتذكرون الأحباب، ويحملون دعواتهم لهم في قلوبهم، أو يذهبون بها لزيارتهم في القبور، أو ينثرون ووردًا عليها، أو يسقون ربحانًا زرع هناك. كذلك ذوو المسجونين والمعتقلين، وطنّوا أنفسهم على أمل زيارتهم زيارة استثنائية لمناسبة العيد، أو تفاعلوا مع أحلام قرارات العفو، أو يشغلون أنفسهم بحساب ما تبقى للأعزّاء وراء السجون، بغير حربة. لكن الأمر مختلف والمعاناة أشد عند ذوي 12 ألف مواطن مصري في عداد المختفين قسرًا، بحسب تقارير صادرة عن منظمات حقوقية في العام الماضي 2021، إذ تغترس هؤلاء مشاعر هي أقسى من مشاعر الفقد والغياب، كونهم واقعين بين فكّي الرجاء واليأس، تسحقهم هواجس المصير المجهول، المخيف، حتى يكاد بعضهم أن يعلن الاستسلام لها، ثم يستيقظون على حلم أو رؤية، أول فشعيرية أمل تمنحهم بعض اليقين بأن الأحبة بخير في مكان ما، لا يعرفونه، لكنهم عائدون. ثم تتضاعف المعاناة، ويتمدد الألم بين الضلوع، حين يكون المختفي قسرًا قد ترك وراءه أطفالًا صغارًا، كبروا مع السنين إلى الحد الذي لم تعد تجدي معه روايات الأمهات والجندات عن سفر الأب إلى بلاد بعيدة لكي يعود إليهم محملاً بالهدايا واللعب. وتصبح المعاناة نوعًا من العذاب والموت البطيء حين يصحو الجميع على فاجعةٍ مثل فاجعة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود، الذي انتهت رحلة اختطافه وإخفائه قسرًا، ببيان رسمي مهين للمنطق وللعقل ولكل القيم الإنسانية، يقول إن جنته وُجدت في مؤسسة للعلاج النفسي، ثم يزعم أنه كان مريضًا نفسيًا. هؤلاء لا تفكر فيهم لجان العفو الرئاسي، التي تشتغل على موضوع السجناء والمعتقلين، كما تشتغل الماشطات في وجه النظام العكر، أكثر من انشغالها بفكرة الحرية ورفع الظلم وإيقاف القمع والقهر. وبالتالي، تبقى قضيتهم محتفية قسرًا، مثل أكثر من عشرة آلاف شخص، هم ضحايا جريمة الاختفاء القسري، التي قالت عنها إنها "أصبحت مُمنهجة، وسياسة مُتبعة من الأجهزة الأمنية". البيان الصادر عن مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان "JHR"، ومنظمة السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان "SPH"، ومركز الشهاب لحقوق الإنسان في العام الماضي أكد أن الاختفاء القسري "يقع على كافة شرائح المجتمع من المعارضين السياسيين بصورةٍ تحميها ممارساتٌ تشريعيةٌ وقضائيةٌ لا تحترم الدستور المصري، أو القوانين الوطنية. في ذلك تبقى نكتة مناشدة رئيس هيئة الاستعلامات، ضياء رشوان، النائب البرلماني السابق مصطفى النجار بالظهور والعودة من الاختفاء القسري، هي بحد ذاتها جريمةٌ ضد الإنسانية، تشتمل على استخفافٍ شديد بحياة البشر، حين تلقي بالمسؤولية على الشخص المختفي قسرًا، وتبرّئ الأجهزة الأمنية، على الرغم من أن هذه الأجهزة تعدّ على المواطنين أنفاسهم، وتعلن ذلك بكل فخر في مسلسلاتها التلفزيونية، وتراقب دبة النملة كما يقولون. في منشور للصحافي المصري علي القماش عبر موقع فيسبوك أمس، يكشف أن زوجة الصحافي صلاح الإمام، المعتقل حديثًا بقرار تلفزيوني من زميله، ابن الدولة البائر مصطفى بكري، تفاجأت بأن شركة "أوبر" لنقل الركاب حظرت حسابها، حين حاولت حجز سيارة تنقلها إلى معتقل أبو زعبل لزيارة زوجها قبل العيد، ثم عرفت فيما بعد

انها محظورة من كل الشركات الأخرى المشابهة لشركة "اوبر"، وكثير منها تتبع الأجهزة الأمنية، مباشرة، بل ان التطبيق الخاص بإحداها على الهاتف المحمول هو بالأساس نظام سيطرة على الموبايل ومراقبة صاحبه. لكن حين يتعلق الأمر باختطاف مواطن وإخفائه قسرًا، تدّعي هذه الأجهزة العجز، وتتصنّع الإعاقة، وتتظاهر بالعمى، ولا تفعل أكثر من أن تناشد المخطوفين والمختفين قسرًا الظهور، على لسان رئيس هيئة الاستعلامات. كل عام وعائلات المظلومين بخير، مع الاعتذار عن إزعاج السادة المشاركين في الاحتفال بالنظام الذي يفيض إنسانيّة ورحمة على عموم الشعب المصري.

المصدر: العربي الجديد

<https://www.ikhwanonline.com/article/253986>